المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council

رؤية عمان 2040 Oman Vision
تحول tahawul

الإطار الداخلي للبيانات المفتوحة

2024 / 2025

الفهرس

المقدمة 2

البيانات المفتوحة 3

فوائد وأهداف نشر البيانات المفتوحة الخاصة بالمجلس الأعلى للقضاء 4

مبادئ البيانات المفتوحة 5

السياسات المنظمة للبيانات المفتوحة في سلطنة عمان 6

مواءمة مشروع إتاحة البيانات المفتوحة للمجلس مع الإستراتيجيات و السياسات الوطنية 7

آلية اختيار وإتاحة ونشر البيانات المفتوحة..... 8

الآثار الإقتصادية للبيانات المفتوحة 9

مهام فريق البيانات المفتوحة في المجلس 10

الملحقات 11

-المنظمات والمؤسسات العالمية و التقارير الدولية..... 11

-مؤشرات الإجادة الرقمية للبيانات المفتوحة 12

-قرار تشكيل فريق البيانات المفتوحة 13

المراجعات والاعتمادات

اعداد	مراجعة	اعتماد
فريق البيانات المفتوحة عائشة بنت زاهر العبرية 15/7/2024	فريق البيانات المفتوحة عائشة بنت زاهر العبرية 15/7/2024	مدير التحول الرقمي سناد بن محمد بن حميد الصوافي 15/7/2024

التاريخ	مراجعة	اعتماد
3/10/2024	نائب فريق البيانات المفتوحة شادية بنت ناصر البراشدية	مدير التحول الرقمي سناد بن محمد بن حميد الصوافي

التاريخ	مراجعة	اعتماد
6/10/2024	نائب فريق البيانات المفتوحة شادية بنت ناصر البراشدية	مدير التحول الرقمي سناد بن محمد بن حميد الصوافي

المقدمة

تعتبر البيانات المفتوحة مصدرًا ثمينًا من مصادر المعلومات التي تقدمها مختلف الجهات الحكومية للجمهور، وركيزةً أساسيةً لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات. وتُساهم أيضاً في دعم النمو الاقتصادي من خلال تمكين الابتكار وزيادة كفاءة الخدمات الحكومية، وتعزيز الثقة بين الحكومة والجمهور .

وانسجامًا مع رؤية عمان 2040 ومفاهيم الحكومة الرقمية وتعزيزًا لمبدأ الشفافية وتقييم أداء الجهات الحكومية، عمل المجلس الأعلى للقضاء على نشر بياناته المتوفرة من واقع اختصاصاته وخدماته العدلية والقضائية المقدمة للمتعاملين لاستخدامها والاستفادة منها من قبل الفئات المختلفة من القانونيين والباحثين والإعلاميين والمهتمين في المجتمع، والسماح لهم باستخدامها وفق متطلبات تلبي احتياجاتهم، ويراعى في ذلك الإجراءات القانونية المتعلقة بحدود ومستويات نشر البيانات المعمول بها في بنود الدليل الإسترشادي للبيانات المفتوحة الصادرة من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بسلطنة عمان، ويلتزم المجلس فيها بتطبيق سياسة البيانات المفتوحة على مختلف المستويات الإدارية والوظيفية و العمل على مراجعتها وتحديثها بصورة دورية للتأكد من ملاءمتها.

البيانات المفتوحة

البيانات المفتوحة هي مجموعة من المعلومات والبيانات التي يتم نشرها بشكل مفتوح ومجاني، وتكون متاحة للأفراد والجهات ويسهل الوصول لها، واستخدامها وإعادة نشرها دون أي قيود تقنية أو مالية أو قانونية، وتكون هذه البيانات على شكل نصوص أو أرقام أو صور أو مقاطع صوتية ومرئية، ويمكن تحميل هذه البيانات من قبل المستخدمين بصيغ مختلفة للاستفادة منها، وتهدف من إتاحتها للجمهور إلى تعزيز الشفافية والثقة ، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار القضائي.

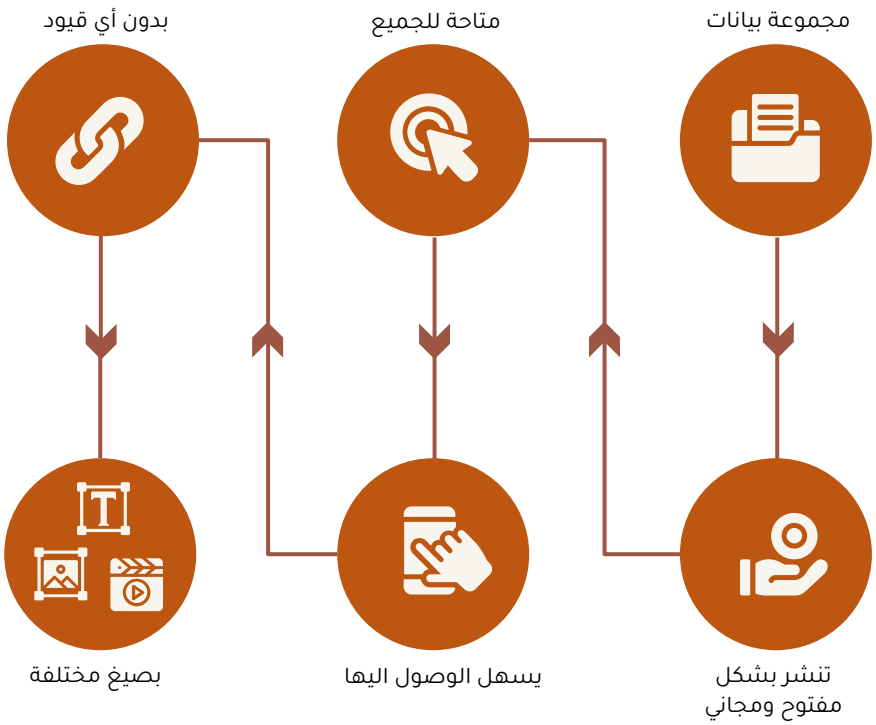

فوائد وأهداف نشر البيانات المفتوحة الخاصة بالمجلس الأعلى للقضاء

تمثل البيانات المفتوحة الخاصة بالمجلس الأعلى للقضاء ثروةً في عالم البيانات الرقمية وتهدف هذه البيانات لتحقيق ما يلي:

- تعزيز الشفافية والثقة بين القضاء والمجتمع.
- تحسين كفاءة العمل القضائي متمثلة في توفر البيانات الأساسية لاتخاذ قرارات مدروسة مبنية على الحقائق والأرقام، و تساعد في تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، وتحديد احتياجات المجتمع من الخدمات القضائية.
- دعم البحث العلمي و الابتكار، إذ يمكن استخدام البيانات لتطوير أدوات تحليلية جديدة تساعد في فهم القضايا القانونية بشكل أفضل، وتسهم في توفير مادة غنية للباحثين والقانونيين، ويمكن استخدام البيانات لتطوير تطبيقات وتقنيات جديدة لخدمة العدالة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية التي تتيح للمستخدمين المشاركة في صنع القرار القضائي.
- دعم التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير بيانات موثوقة يمكن استخدامها في تطوير السياسات والقوانين، التي تساهم في خلق بيئة قانونية مستقرة تجذب الاستثمارات.
- بناء مجتمع معرفي متمثل في نشر المعرفة القانونية بين أفراد المجتمع و تشجيع التعلم المستمر.

مبادئ البيانات المفتوحة

بموجب سياسة البيانات الحكومية المفتوحة لعام 2020، يلتزم المجلس الأعلى للقضاء بتوفير بيانات مفتوحة تتميز هذه البيانات بكونها:

1. بيانات متكاملة: أن تكون مجموعة البيانات المتاحة في الموقع الإلكتروني متكاملة وشاملة قدر الإمكان بما يشمل كافة التفاصيل المتعلقة بموضوع معين. وتتم مراعاة جوانب ومتطلبات الخصوصية والسرية والأمان المرتبط بالمعلومات الشخصية والالتزام بتوفير البيانات الوصفية التي تحدد البيانات الأولية إلى جانب بيانات المتغيرات في جداول البيانات المفتوحة . بما يسمح للمستخدمين فهم نطاق المعلومات المتوفرة وفحص البيانات مع وجود أعلى مستوى من التفاصيل.
2. توفير البيانات من المصدر بشكل دائم مع تتبع الإصدارات المحدثة والأرشفة مع مرور الوقت، وبدون تعديل أو تلخيص بهدف الشفافية.
3. إتاحة البيانات وتحديثها بشكل دوري حسب طبيعة البيانات وطلبات المستفيدين.
4. إمكانية الوصول إلى البيانات وتحميلها بشكل سهل، إذ يسمح الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء لمستخدميه بتحميل كافة البيانات دفعة واحدة أو مجزئة.
5. توفير البيانات في بنية أو صيغة تسمح للتطبيقات بقراءتها آلياً، مثل (XML) أو (JSON)أو (XLS)أو (CSV) أو أي من الصيغ القابل قراءتها آلياً.
6. توفير التوثيق اللازم لمجموعة البيانات وصيغتها ودلالات البيانات والمعلومات الكافية للمستخدمين عن البيانات المفتوحة ومعناها ودقتها، وتوفير هذه المعلومات على الموقع الإلكتروني.
8. توفير البيانات للجميع دون الحاجة لرخصة أو تصريح خاص أو ضرورة تسجيل الدخول.
9. توفير البيانات دون قيود على نشرها وعدم خضوعها لحقوق النشر مثل ترخيص قواعد البيانات المفتوحة وترخيص المشاع الإبداعي.

كما يمكن للبيانات الوصفية المتعلقة بالأعمدة أن تشتمل على العناصر التالية:

1. اسم المتغير
2. وصف المتغير (إجباري أو اختياري)
3. نوع البيانات(تاريخ/ أرقام/ نص/ نوعي/ نعم ولا/ صح وخطأ)

السياسات المنظمة للبيانات المفتوحة في سلطنة عمان

تخضع البيانات المفتوحة لضوابط ومعايير تنظم عملية نسخ واستخدام البيانات من قبل مستخدمي الموقع، إذ تظهر البيانات على شكل ملفات مفتوحة كمعلومات، ودراسات، وأرقام، وإحصاءات. وتخضع هذه البيانات إلى القواعد التي نصت عليها السياسات والتشريعات ذات العلاقة وقد أصدرت سلطنة عمان الأدوات التالية:

- سياسة البيانات المفتوحة:

تم اعتماد سياسة البيانات المفتوحة في يونيو 2020م، وتهدف السياسة إلى وضع المعايير الأساسية للبيانات المفتوحة وتوحيد الجهود والتوجهات في إتاحة ونشر البيانات المفتوحة التي يتم إنتاجها وجمعها في وحدات الجهاز الإداري بالدولة.

- الرخصة الحكومية المفتوحة:

تشجع هذه الرخصة على نشر واستخدام البيانات المتاحة في الموقع الإلكتروني الحكومي بحرية وذلك مع مراعاة بعض الشروط، ويجوز استخدام ونشر البيانات لأغراض تجارية أو غير تجارية، وتنص هذه الرخصة على وجوب الإشارة إلى مصدر البيانات في حالة استخدام البيانات المتاحة في الموقع الإلكتروني.

- إستراتيجية البيانات الوطنية:

صدرت إستراتيجية البيانات الوطنية بالقرار رقم (2022/103)، وتهدف إلى وضع إطار تنظيمي متكامل لتنظيم وإدارة البيانات الوطنية التي تنتجها الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتحديد مصدر وملكية هذه البيانات، وتمكن من تبادل البيانات وتكاملها وإتاحتها، ووضع آلية لرفع إنتاجية وحدات الجهاز الإداري للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والشركات الحكومية.

مواءمة مشروع إتاحة البيانات المفتوحة للمجلس مع الإستراتيجيات و السياسات الوطنية

1. رؤية عمان 2040
2. الخطة الخمسية العاشرة
3. البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي
4. السياسات المنظمة لقطاع الاتصالات والتقنية الصادرة من وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
5. سياسات ومعايير المركز الوطني للإحصاء بسلطنة عمان
6. الخطة الإستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء 2040/2024
7. خطة التحول الرقمي للمجلس الأعلى للقضاء

آلية اختيار وإتاحة ونشر البيانات المفتوحة

تتضمن عملية اختيار وإتاحة ونشر البيانات المفتوحة الخاصة بالمجلس الأعلى للقضاء عدة مراحل مترابطة، وتهدف في النهاية إلى توفير معلومات دقيقة وشاملة وسهلة الوصول للجمهور.

1. **تحديد البيانات القابلة للنشر: إذ** يتم التركيز على البيانات التي لها أهمية عامة، وتؤثر على حياة الجمهور، مثل البيانات المتعلقة بالخدمات الحكومية، والإحصاءات. ويتم تقييم القيمة المضافة التي ستعود على المجتمع من نشر هذه البيانات، وكذلك التأكد من أن نشر البيانات لا يتعارض مع أي قوانين أو لوائح حكومية، مع حماية البيانات الشخصية والمعلومات السرية.
2. **تحضير البيانات وهيكلتها وتوثيقها:** إذ تكون سهلة ومتسلسلة ومن المصدر الرئيس، ولا يتم التعديل عليها وضمان توثيقاها بشكل واضح ليسهل على المستخدمين فهمها.
3. **انشاء صفحة مستقلة** لنشر البيانات، مع مراعاة حجم البيانات والجمهور المستهدف.
4. **نشر البيانات على منصات متعددة**، مثل الموقع الإلكتروني للمجلس ومنصات البيانات المفتوحة الحكومية.
5. **الترويج للبيانات:** يتم الترويج للبيانات من خلال حملات التوعية والتسويق.
6. **تقييم الأثر:**
   - **قياس الاستخدام:** يتم قياس عدد مرات تحميل البيانات واستخدام الأدوات المتاحة.
   - **تقييم الفائدة:** يتم تقييم الفائدة التي عادت على المستخدمين من البيانات.
   - **التحسين المستمر:** يتم إجراء تحسينات مستمرة على عملية نشر البيانات بناءً على التقييم.
7. **المعايير الدولية للبيانات المفتوحة:**

يجب الالتزام ببعض المعايير الدولية لتحقيق أقصى استفادة من البيانات المفتوحة مثل:

- **مبادئ البيانات المفتوحة:** وهي مجموعة من المبادئ التي تحدد الشروط التي يجب توافرها لجعل البيانات مفتوحة.
- **تنسيقات البيانات القياسية:** مثل .CSV، JSON، RDF
- **ترخيص البيانات المفتوحة:** مثل ترخيص CC0أو ترخيص .CC BY

الآثار الاقتصادية للبيانات المفتوحة

تعتبر البيانات المفتوحة ثورة معلوماتية غير مسبوقة، فهي تمكن الأفراد والمؤسسات من تطوير تطبيقات وخدمات مبتكرة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز الشفافية والثقة. وبشكل عام فهناك العديد من الآثار الاقتصادية لاستخدام البيانات المفتوحة في المجلس الأعلى للقضاء مثل:

- **تحسين كفاءة الإجراءات القضائية** :يمكن للمجلس الأعلى للقضاء استخدام البيانات المفتوحة لتحليل الإجراءات القضائية، وتحديد نقاط الضعف والتحسين، بما يؤدي إلى تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف.
- **تعزيز الشفافية والثقة** :يمكن للمواطنين والمحامين الوصول إلى البيانات المتعلقة بالإجراءات القضائية، بما يزيد من الشفافية والثقة ويقلل من الفجوات.
- **زيادة الكفاءة والإنتاجية** :يمكن للقطاع الخاص والعام استخدام البيانات المفتوحة لتحسين عملياتهم، واتخاذ قرارات أفضل، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية.
- **تعزيز الابتكار** :توفر البيانات المفتوحة قاعدة بيانات غنية للمطورين والمبتكرين، بما يسمح لهم بتطوير حلول مبتكرة لمختلف التحديات المجتمعية والاقتصادية.
- **جذب الاستثمارات** :تجذب البيانات المفتوحة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ توفر بيئة أعمال مبتكرة وشفافة.
- **خلق فرص عمل جديدة** :يؤدي الابتكار الناتج عن البيانات المفتوحة إلى خلق فرص عمل جديدة في مجالات مثل تطوير البرمجيات، وتحليل البيانات، وريادة الأعمال.

مهام فريق البيانات المفتوحة في المجلس

يعمل فريق البيانات المفتوحة للمجلس الأعلى للقضاء والمشكل بالقرار رقم 343 / 2024 على :

1. إعداد وتنفيذ إطار عمل البيانات المفتوحة في المجلس الأعلى للقضاء.
2. تطوير سجل للبيانات المفتوحة بالمجلس وتغذيته بالبيانات المطلوبة.
3. تطوير اليات ومنهجيات لحصر البيانات المفتوحة وجمعها وتصنيفها.
4. تحديد المعايير والضوابط الخاصة بنشر وتحديث البيانات المفتوحة وضمان توافرها وسهولة الوصول لها.
5. وضع آليات وسياسات لضمان حماية البيانات الشخصية والحفاظ على الخصوصية والعمل بها.
6. تنفيذ حملات توعوية لتعزيز استخدام البيانات المفتوحة والاستفادة منها في تحسين العمليات واتخاذ القرارات والبحوث والدراسات.
7. تطوير آلية للاستجابة لطلبات المستخدمين للبيانات المفتوحة
8. بشكل فعال وسريع وضمان الرد على استفساراتهم.
9. متابعة مستجدات وتطورات مجالات وادوات البيانات المفتوحة محليا وعالميا والمشاركة في دعم التقارير الدولية بالبيانات المفتوحة.
10. اقتراح المبادرات والمشاريع الخاصة بالبيانات المفتوحة ذات الأثر.
11. تمثيل المجلس في اللقاءات والمناقشات والاجتماعات الخاصة بالبيانات المفتوحة.

الملحقات

المنظمات والمؤسسات العالمية والتقارير الدولية

اسم المنظمة	الرابط
معهد البيانات المفتوحة	https://theodi.org/about-the-odi/
Open Knowledge Foundation	https://okfn.org/en
Open Data Watch	https://opendatawatch.com

اسم التقرير	الرابط
Open Data Inventory (ODIN)	https://odin.opendatawatch.com/Report/annualReport2020

مؤشرات الإجادة الرقمية للبيانات المفتوحة

1. هل تم إنشاء إطار عمل داخلي للبيانات المفتوحة بحسب ما ورد في سياسة البيانات المفتوحة؟
2. هل تخصص الجهة صفحة ويب واحدة على الأقل للبيانات المفتوحة؟
3. هل البيانات المفتوحة متاحة في الموقع الالكتروني للوحدة؟
4. هل قامت الجهة بتحديد مسؤول أو مسؤولين لإدارة مبادرة البيانات المفتوحة و تحديد الأدوار والمسؤوليات المطلوبة
5. هل تقوم الجهة بنشر جميع البيانات المفتوحة المتحصل عليها من المهام المسندة والمسؤوليات المسندة لها؟
6. هل تقوم الجهة بتوفير البيانات من المصدر بدون تعديل أو تلخيص؟
7. هل تقوم الجهة بتوفير البيانات بشكل دائم مع تتبع الإصدارات المحدثة والأرشفة مع مرور الوقت؟
8. هل الجهة لا تستخدم مصطلح "جميع الحقوق محفوظة" على موقعها الإلكتروني؟
9. هل يتضمن الموقع الإلكتروني للجهة رابط للسياسة الوطنية للبيانات المفتوحة؟
10. هل تقوم الجهة بوضع فهرس للبيانات المفتوحة في صفحة البيانات المفتوحة بحسب متطلبات سياسية نشر البيانات المفتوحة؟
11. هل تقوم الجهة بتحديث البيانات المنشوره في صفحة البيانات المفتوحة بشكل دوري(مره واحده على الأقل سنوياً)؟
12. هل تلتزم الجهة بعدم نشر أي بيانات مصنفة على أنها سرية للغاية، أو سرية ومحدودة الصلاحية وبيانات محظورة بحسب ما ورد في سياسة البيانات المفتوحة؟
13. بحسب متطلبات سياسة البيانات المفتوح، هل توفر الجهة بيانات وصفيه (Metadata)لكل مجموعه بيانات؟
14. هل تستخدم الجهة "رخصة الحكومة المفتوحة" على موقعها الإلكتروني؟
15. هل يوجد لدى الجهة ألية للرد على إستفسارات وطلبات المستخدمين للحصول على مزيد من البيانات المفتوحة خلال 15 يوم عمل؟
16. هل توفر الجهة ميزة تنزيل/تحميل كافة البيانات دفعة واحدة (تحميل إجمالي)؟
17. هل توفر الجهة وسيلة طلب البيانات الإضافية من خلال واجهة التطبيقات البرمجية ((API؟
18. هل لدى الجهة آلية لتشجيع استخدام البيانات المفتوحة التي تم نشرها؟
19. هل لدى المؤسسة آلية لمتابعة التقارير الدولية المتعلقة بالبيانات المفتوحة ضمن اختصاص الوحدة الحكومية؟
20. هل تتضمن صفحة البيانات المفتوحة للجهة ميزة لطلب المزيد من البيانات المفتوحة من قبل المستخدمين؟
21. هل تستخدم ترخيص المشاع الإبداعي للمحتوى المرفوع في حالة تحميل الجهة بيانات على موقع ويب تابع لطرف ثالث مثل يوتيوب أو فليكر أو ساوند كلاود
22. هل تلتزم المؤسسة بتوفير البيانات بصيغة XMLأو (JSONأو (XLSأو (CSVأو أي من الصيغ القابل قراءتها آليا؟
23. هل تقوم الجهة بتوفير البيانات للجميع بشكل دائم وفي أي وقت دون التحقق من هوية المستخدمين (دون الحاجة للتسجيل دخول) ؟

قرار تشكيل الفريق

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطنة عمان
المجلس الأعلى للقضاء

مكتب نائب الرئيس
مسقط

قرار
نائب رئيس المجلس
رقم ٣٤٣ / ٢٠٢٤

استنادًا إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١٢٠،
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بالقرار رقم ٢٠١٠/٩،
وإلى خطاب وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات رقم و.ن.ا.ت/م.ك.ا.ت/٢٠٢٤/١٢ المؤرخ في ٢٠٢٤/١/١٨م بشأن تشكيل فريق عمل للبيانات المفتوحة بالمجلس الأعلى للقضاء،
وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

تقرر

المادة الأولى: يُشكل فريق عمل **للإشراف على تنفيذ سياسة البيانات المفتوحة** وذلك وفقاً للكشف المرفق.

المادة الثانية: يتولى الفريق الأعمال التالية:

١. إعداد وتنفيذ إطار عمل البيانات المفتوحة في المجلس الأعلى للقضاء.
٢. تطوير سجل للبيانات المفتوحة بالمجلس وتغذيته بالبيانات المطلوبة.
٣. تطوير آليات ومنهجيات لحصر البيانات المفتوحة وجمعها وتصنيفها.
٤. تحديد المعايير والضوابط الخاصة بنشر وتحديث البيانات المفتوحة وضمان توافرها وسهولة الوصول لها.
٥. وضع آليات وسياسات لضمان حماية البيانات الشخصية والحفاظ على الخصوصية والعمل بها.

قرار تشكيل الفريق

بسم الله الرحمن الرحيم

سلطنة عمان
المجلس الأعلى للقضاء

مكتب نائب الرئيس
مسقط

٦. تنفيذ حملات توعوية لتعزيز استخدام البيانات المفتوحة والاستفادة منها في تحسين العمليات واتخاذ القرارات والبحوث والدراسات.

٧. تطوير آلية للاستجابة لطلبات المستخدمين للبيانات المفتوحة بشكل فعال وسريع وضمان الرد على استفساراتهم.

٨. متابعة مستجدات وتطورات مجالات وأدوات البيانات المفتوحة محليا وعالميا والمشاركة في دعم التقارير الدولية بالبيانات المفتوحة.

٩. اقتراح المبادرات والمشاريع الخاصة بالبيانات المفتوحة ذات الأثر.

١٠. تمثيل المجلس في اللقاءات والمناقشات والاجتماعات الخاصة بالبيانات المفتوحة.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى المختصين تنفيذه.

محمد بن سلطان بن حمود البوسعيدي
نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء

صدر في: ٣٠ محـــرم ١٤٤٦هـ
الموافـق: ٠٥ اغسطس ٢٠٢٤ م

إعداد و تصميم/ فريق البيانات المفتوحة

جميع الحقوق محفوظة للمجلس الأعلى للقضاء

2024 / 2025